

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها تلعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر . كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية ان يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة اجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها.

مجالات تحقيق التنمية المستدامة :

تطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنبيها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي:

1 - **تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة**، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

2 - **المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة**، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

3 - **تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم**، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالى الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة.

اهداف التنمية المستدامة وتمثل:

الهدف 1: القضاء على الفقر: يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس - في جميع أنحاء العالم- بالدعم الذي يحتاجونه؛ لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره.

الهدف 2: القضاء على الجوع: وتسعى التنمية المستدامة إلى توفير الأمن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، ويتناول هذا الهدف حاجة الإنسان الأساسية إلى الحصول على غذاء صحي، والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع.

الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. يتناول هذا الهدف جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة، ويدعو إلى تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، وإنهاء الأمراض المعدية وغيرها من المخاطر الصحية، وضمان حصول الجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعالة وجيدة وبأسعار معقولة، فضلاً عن توفير التغطية الصحية لهم.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد: ويسعى إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد، وإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة، ويتجاوز هذا الهدف مجرد الالتحاق بالمدارس حيث يتعدى إلى اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين بكفاءة.

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين: وذلك من خلال تمكين النساء وإعطائهن دوراً أكبر في التنمية الوطنية، على قدم المساواة مع الرجال، والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة في بعض المجتمعات غير الإسلامية، وتحقيق هدف المساواة بما لا يتعارض مع الثوابت الإسلامية .

الهدف 6: توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع: ويرمي إلى التصدي للتحديات المتعلقة بتوفر مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية للسكان، وإذا لم تتحقق الجودة والاستدامة في الموارد المائية والصرف الصحي، فإن إحراز التقدم سيتعطل في العديد من المجالات الأخرى.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة: وذلك بتوسيع فرص الحصول عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على الكهرباء والوقود والتكنولوجيا النظيفة للطهي، فضلاً عن استخدام الطاقة المتجددة.

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيس للتنمية المستدامة، ويمكن من خلاله لعدد أكبر من الناس أن يتخلصوا من دائرة الفقر بعد زيادة فرص العمالة الكاملة والمنتجة.

الهدف 9: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام: تُشكل البنية التحتية، والتصنيع، والابتكار ثلاثة محركات للنمو الاقتصادي، وعندما يتوفر لدى الجميع القدرة على الصمود والاستدامة في تنفيذ تلك القوى الدافعة الثلاث فإن النمو الاقتصادي يدعم التنمية المستدامة.

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة: ويسعى إلى الحد من أشكال التمييز بشتى أنواعه وصوره، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة، وحماية حق الإنسان في الحياة الكريمة.

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات آمنة ومستدامة: لقد شهد العالم نموًا حضريًا بوتيرة لم يسبق لها مثيل؛ ففي عام 2015 م كان يعيش في المدن ما يقرب من أربعة بلايين من الناس، أي أكثر من نصف سكان العالم، لذا لا بد أن تكون المدن حاضنة للابتكار وتساعد على تعزيز العمالة والنمو الاقتصادي.

الهدف 12: استهلاك وإنتاج مستدام: يركز هذا الهدف على فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الاقتصاد في البيئة، وضمان إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من أثرها على حياة البشر والبيئة.

الهدف 13: التصدي لتغير المناخ وآثاره: ثبتت في الأعوام الأخيرة الحاجة إلى بذل جهود أقوى لبناء القدرة على الصمود، والحد من الأخطار المتصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية: تُغطّي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض، ولكن الآثار السلبية المتزايدة والناجمة عن تغير المناخ وعن الصيد المفرط والتلوث البحري تُعرض المحيطات والبحار والموارد البحرية للخطر وتضعف المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة لحماية أجزاء من محيطات العالم.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام: يمكن أن تساعد النظم البيئية المحمية والمُرَمِّمة والتنوع الحيوي الذي تدعمه في التخفيف من آثار تغير المناخ، وتوفير قدرة أكبر على الصمود و مواجهة الضغوط البشرية والكوارث الطبيعية المتزايدة.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة: تعد قضايا السلام والعدالة والمؤسسات الفعّالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة.

الهدف 17: تنشيط الشراكة العالمية:

المدن والمجتمعات المحلية المستدامة وشروطها:

يعد الشيء الأساسي للمدن هو توفير الفرص الاقتصادية والتفاعل الاجتماعي، فضلا عن الإثراء الثقافي والروحي، ولكن، قد تلحق المدن أيضا أضرارا بالغة بالبيئة الطبيعية واستغلالا للموارد الطبيعية بطريقة غير مستدامة والتي يمكن أن تعرض الرفاهية والازدهار الاجتماعي للخطر على المدى الطويل، وهذا يشكل مصدر قلق عالمي.

وسوف يتطلب تحول المدن إلى أن تكون مدن مستدامة التعاون بين مختلف مستويات الحكومة، ومديري الموارد، وقطاع الأعمال، والجماعات المحلية والمواطنين كافة، وتكون إسهاماتهم الجماعية والفردية ضرورية لتحقيق هذا الهدف المشترك، مع العلم أن تحسين استدامة المدن لا يستفيد منها سكانها فقط، ولكنها تساهم أيضا بشكل كبير في تحسين رفاهية الناس في جميع أنحاء العالم.

الرؤية لإنشاء المدن المستدامة وشروطها:

لإنشاء مدن صحية بيئيا، وناشطة بالحياة والتنمية المستدامة حيث يحترم الناس بعضهم بعضا ويحترمون الطبيعة، بما يعود بالنفع على الجميع.

1- الاستدامة بين الأجيال، والمساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفرديتهم. توجد رؤية على المدى الطويل هي نقطة الانطلاق لحفز التغيير الإيجابي، مما يؤدي التنمية المستدامة، وهذه الرؤية يجب أن تعكس الطابع المميز وخصائص كل مدينة، كما يجب أن تعبر تلك الرؤية أيضا عن تطلعات الناس المشتركة لمدنهم كي تصبح أكثر استدامة، فإنها تحتاج لمعالجة حقوق المساهمين، الأمر الذي يعني المساواة في الحصول على كل الموارد الطبيعية والبشرية، فضلا عن المسؤولية المشتركة للحفاظ على قيمة هذه الموارد للأجيال المقبلة، سوف تساعد الرؤية التي تستند إلى التنمية المستدامة على محاذاة وتحفيز المجتمعات المحلية، والحكومات والأعمال وغيرها مما له صلة بالهدف المشترك كما أنها سوف توفر القاعدة للتنمية الاستراتيجية وبرنامج العمل والعمليات اللازمة لتحقيق تلك الرؤية.

2- تحقيق اقتصاد لفترة طويلة وتأمين اجتماعي: إن الاقتصاد ذو الفترة الطويلة والتأمين الاجتماعي لها شروط مسبقة في التغيير للفائدة والاعتماد على البيئة والتطوير المستدام لتحقيق خط ثلاثي وسفلى مستدام فان الاستراتيجيات الاقتصادية تحتاج الى زيادة القيمة والحيوية في النظم الانسانية والطبيعية والحفاظ واعادة تجديد المصادر الانسانية والمالية والطبيعية وعبر حصة من العدالة في المصادر والاستراتيجيات الاقتصادية والتي يجب ان تلتقى مع احتياجات الانسان الاساسية لتكون بشكل متوازي ومساوي وبشكل خاص فان الاستراتيجيات الاقتصادية يجب ان تضمن الحق في نقل المياه والهواء النظيف والامن الغذائي والملجأ وتأمين الصحة إن المدن هي مكان للتنوع الإنساني وسياساتهم وبنائهم والمؤسسات والتي تساهم بشكل واضح في التركيز على تماسك، ترابط وامن وتكامل المجتمعات.